April 2010

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

المؤتمر الإقليمي السادس والعشرون لأفريقيا

لواندا، أنغولا، 3-7 مايو/أيار 2010

المسائل المنبثقة عن مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي ومؤتمر المنظمة في دورته السادسة والثلاثين، لاسيما تنفيذ خطة العمل الفورية، بما في ذلك شبكة المكاتب اللامركزية

ألف – المقدمة

1 – الغرض من هذه الوثيقة هو إطلاع المؤتمرات الإقليمية للمنظمة على نتائج مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي، ومؤتمر المنظمة في دورته السادسة والثلاثين المعقودين في روما في الفترة من 16–18 نوفمبر/تشرين الثاني ومن 18–23 نوفمبر/تشرين الثاني 2009 على الترتيب. وتقدم الوثيقة أيضا معلومات عن تنفيذ خطة العمل الفورية وتأثيرها على شبكة المكاتب اللامركزية.

باء – مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي

(روما، 16–18 نوفمبر/تشرين الثاني 2009)

2 – حضر مؤتمر القمة رؤساء دول وحكومات ووزراء 182 بلدا والجماعة الأوروبية. وكوسيلة للقضاء على الجوع من العالم بصورة مستدامة في أقرب وقت ممكن، واعتمد المشاركون في مؤتمر القمة إعلانا التزموا فيه بتعزيز الجهود من أجل:

أ – ضمان اتخاذ إجراءات عاجلة على المستويين الوطني والإقليمي، وعلى الصعيد العالمي تكفل بلوغ الغاية الأولى من الأهداف الإنمائية للألفية، والهدف المنشود من مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1996 على أكمل وجه، أي خفض نسبة وعدد من يعانون من الجوع وسوء التغذية إلى النصف، على التوالي، وذلك بحلول عام 2015.

طبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ.
ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها.
ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

ب – ضم الجهود والخبرات للعمل ضمن الشراكة العالمية من أجل الزراعة والأمن الغذائي والتغذية، بالاعتماد على البنى الموجودة لتعزيز الحوكمة والتعاون، والعمل على توطيد التنسيق على الصعيد العالمي والمستويات الإقليمية والوطنية، وضمان التعبير عن المصالح الوطنية والإقليمية ومراعاتها على النحو الواجب. ولهذا تعهدوا بالتنفيذ الكامل لإصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي التي تشكل عنصرا أساسيا في الجهود الرامية إلى دفع الشراكة العالمية من أجل الزراعة والأمن الغذائي والتغذية قدما، وذلك باعتبارها المنتدى الدولي والحكومي الدولي الأول الشامل لطائفة واسعة من أصحاب الشأن الملتزمين بالعمل معا.

ج – عكس الانخفاض في التمويل المحلي والدولي للزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية في البلدان النامية، وتشجيع الاستثمارات الجديدة من أجل زيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية على نحو مستدام، والحد من الفقر، والعمل على تحقيق الأمن الغذائي، وتمتع الجميع بفرص الحصول على الأغذية.

د – العمل بشكل استباقي على مواجهة التحديات الناشئة عن تغير المناخ بالنسبة إلى الأمن الغذائي، وضرورة مواءمة الزراعة والحد من وطأة تأثيراته، وزيادة قدرة المنتجين الزراعيين على مجابهة تغير المناخ مع التركيز بصورة خاصة على صغار المنتجين الزراعيين والفئات السكانية الضعيفة.

3 – ولتحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية، اتفق المشاركون في مؤتمر القمة على مبادئ روما الخمسة التالية للأمن الغذائي العالمي المستدام:

المبدأ 1: الاستثمار في الخطط ذات الملكية القطرية والرامية إلى توجيه موارد إلى برامج وشراكات جيدة التصميم ومستندة إلى النتائج.

المبدأ 2: تعزيز التنسيق الاستراتيجي على المستويين الوطني والإقليمي وعلى الصعيد العالمي لتحسين الحوكمة، ودعم توزيع الموارد على نحو أفضل، وتجنب الازدواجية في الجهود، وتحديد الثغرات على صعيد الاستجابة.

المبدأ 3: بذل قصارى الجهد لإتباع نهج مزدوج وشامل للأمن الغذائي يتألف مما يلي: إجراءات مباشرة للمعالجة الفورية لحدة الجوع في صفوف الفئات السكانية الأضعف؛ وبرامج متوسطة وطويلة الأجل في ميادين الزراعة المستدامة والأمن الغذائي والتغذية والتنمية الريفية لاستئصال الأسباب العميقة للجوع والفقر، بما في ذلك من خلال الإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ.

المبدأ 4: ضمان أن يؤدي النظام المتعدد الأطراف دورا أقوى من خلال إدخال تحسينات مستدامة على صعيد كفاءة المؤسسات المتعددة الأطراف وقدرتها على الاستجابة والتنسيق وفعاليتها.

المبدأ 5: التزام جميع الشركاء التزاما مستداما وكبيرا بالاستثمار في الزراعة والأمن الغذائي والتغذية، مع توفير الموارد الكافية في التوقيت المناسب وبصورة موثوقة للخطط والبرامج المتعددة السنوات.

وأشار إعلان مؤتمر القمة بشكل خاص إلى الدعم المطلوب لأطر التنمية الإقليمية مثل برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا، ومبادرة "أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بلا جوع عام 2025"، "والإطار المتكامل للأمن الغذائي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا"، "وإعلان الرياض بشأن تعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمات الأغذية العالمية".

جيم – مؤتمر المنظمة في دورته السادسة والثلاثين

(روما، 18–23 نوفمبر/تشرين الثاني 2009)

4 – تناول المؤتمر طائفة من المواضيع المتعلقة بالمسائل التقنية، وقضايا البرنامج والميزانية، وعمل اللجان المختلفة. ويرد أدناه تلخيص لنتائج هذه المداولات، كما يتاح النص الكامل لتقرير الدورة السادسة والثلاثين للمؤتمر، C 2009/REP، على الموقع الشبكي التالي: www.fao.org/docrep/meeting/018/k6821E02.pdf.

استعراض حالة الأغذية والزراعة

5 – علق الأعضاء على الحالة العالمية للزراعة والأمن الغذائي وعلى الموضوع الذي اختير للمناقشة العامة وهو: التأهب والاستجابة الفعالة للتهديدات وحالات الطوارئ المتعلقة بالأغذية والزراعة.

6 – وأشار المؤتمر بقلق بالغ إلى التدهور الحاد الأخير في حالة الأمن الغذائي العالمي، حيث إن أزمة الأغذية والأزمة المالية والاقتصادية التي لحقتها تضافرتا لزيادة عدد الذين يعانون من نقص التغذية في العالم إلى أكثر من مليون شخص في عام 2009. وأكد المؤتمر على الحاجة الملحة لاتخاذ إجراء يهدف إلى عكس هذا الاتجاه والسير قدما على طريق إجراء تخفيضات مستدامة في مستويات الجوع العالمي.

7 – واعترف المؤتمر بأن مهمة القضاء على الجوع العالمي سيتعين مواجهتها في سياق تحديات إضافية تزداد حدة بصورة مستمرة، بما في ذلك تلك التحديات الخاصة بإطعام سكان العالم المتزايدين، والمتوقع أن يصل عددهم إلى تسعة مليارات نسمة بحلول عام 2050، من أجل تلبية الطلب المتزايد على الوقود الحيوي، وما يترتب على ذلك من ضغوط على الموارد الطبيعية، وكذلك الحاجة إلى تأمين إدارة مستدامة لقاعدة الموارد الطبيعية المحدودة.

8 – وسُلطت الأضواء على الأخطار التي يشكلها تغير المناخ، والتي تهدد الأمن الغذائي لقطاعات كبيرة من أفقر سكان ودول العالم وأكثرها تعرضا. وطالب المؤتمر بزراعة عالمية لمواجهة التحدي المزدوج للتكيف مع تغير المناخ والمساهمة في تخفيف آثاره. والمطلوب بذل جهود مستدامة في مجال البحوث والابتكارات التكنولوجية لتحقيق هذا الهدف.

9 – وأكد المؤتمر أن القضاء على الجوع، مع التصدي، للتحديات الرئيسية الأخرى التي تواجه الزراعة العالمية، سيتطلب زيادة كبيرة في الاستثمارات الوطنية والدولية، واستثمارات القطاعين العام والخاص في الزراعة وكذلك في الأمن الغذائي والتغذية.

10 – وأكدت عدة وفود أيضا على أهمية وجود نظام تجاري قائم على قواعد حرة ونزيهة، باعتبار ذلك مكونا أساسيا لمحاربة الجوع والفقر، ولتجنب تكرار الأزمة الغذائية الأخيرة. ووجهت نداءات من أجل التوصل إلى نتيجة ناجحة في جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

11 – وأكد المؤتمر أيضا على الحاجة إلى تنسيق وحوكمة دولية فعالة من أجل الأمن الغذائي، وأبرز أهمية الشراكة العالمية من أجل الزراعة والأمن الغذائي والتغذية حيث تمثل لجنة الأمن الغذائي عنصرا أساسيا. وفى هذا السياق، أشار بشكل خاص إلى دور لجنة الأمن الغذائي العالمي بعد إصلاحها في توفير منبر للنقاش والتنسيق من أجل تعزيز الجهود الجماعية فيما بين جميع الأطراف المعنية.

12 – وعلى المستوى التقني، أكد المؤتمر على ضرورة التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة وكذلك الهيئات الدولية الأخرى المشاركة في الجهود المبذولة من أجل تخفيض الجوع، والتنمية الزراعية والريفية. وكانت هناك إشارة خاصة إلى ضرورة قيام تنسيق فعال فيما بين الوكالات الكائنة في روما.

المسائل الموضوعية ومسائل السياسات في مجال الأغذية والزراعة

13 – استعرض المؤتمر الأعمال التي أنجزت في عدد من مجالات عمل المنظمة وقدم توجيهات بشأنها.

14 – ***الاستراتيجية العالمية للإحصاءات الزراعية والريفية***. رحب المؤتمر بالجودة العالية للاستراتيجية العالمية للإحصاءات الزراعية والريفية، التي وضعت في اعتبارها نتائج وتوصيات التقييم المستقل الأخير لدور المنظمة وعملها في مجال الإحصاءات. واعترف المؤتمر بأن الاستراتيجية العالمية ضرورية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية وتلبية المطالب الجديدة والناشئة في مجال الإحصاءات من أجل السياسات الإنمائية في القرن الحادي والعشرين.

15 – ***تقرير مرحلي عن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات للأنشطة التشغيلية من أجل التنمية في منظومة الأمم المتحدة***. رحب المؤتمر بالتقرير المرحلي الثاني الذي قدمته أمانة المنظمة، وشجع المنظمة على مواصلة العمل من أجل زيادة الترابط على نطاق منظومة الأمم المتحدة وفقا للتفويضات الموضوعة، وتحقيق المواءمة، والفعالية، والكفاءة، مع مراعاة أن أولويات الملكية الوطنية والتنفيذ يمثلان حجر الزاوية للعملية الإنمائية. ورحب الأعضاء أيضا بجهود المنظمة لتعزيز التعاون والشراكات على المستوى الميداني، بما في ذلك العملية الجارية للعمل كمنظمة واحدة، مع ملاحظة أن التقييم المستقل لهذه المبادرة التجريبية لا يزال معلقا، وأن المناقشات الحكومية الدولية في الجمعية العامة للأمم المتحدة لا تزال جارية. وفضلا عن هذا، أشار المؤتمر إلى التزام المنظمة القوي بتبسيط ومواءمة ممارسات العمل، وتعزيز المسائل المتعلقة بالزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وكذلك التطبيق الفعال لنظام المنسق الإقليمي. واعترف المؤتمر بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات بوصفه الأساس لتعزيز التعاون في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك فيما بين الوكالات الكائنة في روما (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمة).

16 – ***خطة العمل العالمية للموارد الوراثية الحيوانية***. أكد المؤتمر من جديد التزامه *بإعلان انترلاكن عن الموارد الوراثية الحيوانية*، وشدد على الحاجة الملحة لتنفيذ *خطة العمل العالمية للموارد الوراثية الحيوانية*، لكي تسهم في الأمن الغذائي العالمي والتنمية الريفية المستدامة، وتتصدى للتحديات البيئية العالمية، وخاصة تلك المتعلقة بتغير المناخ، وتساعد على تحقيق الهدفين 1 و 7 من الأهداف الإنمائية للألفية. وأوصى المنظمة بأن تركز في برامجها عن الثروة الحيوانية على الروابط بين إدارة الموارد الوراثية الحيوانية، والصحة الحيوانية، وسياسات الثروة الحيوانية، وإيجاد مؤسسات للتخفيف من وطأة الفقر، والتنوع البيولوجي، والتكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره. وناشد المؤتمر جميع الأعضاء والآليات الدولية ذات الصلة، والصناديق والهيئات بأن تعطي الأولوية الواجبة، وتولي الاهتمام للتخصيص الفعال للموارد المتوقعة والمتفق عليها من أجل *خطة العمل العالمية*. وطلب كذلك من المنظمة أن تضمن دعما كافيا من البرنامج العادي لتنفيذ *خطة العمل العالمية*.

17 – ***السنة الدولية للبطاطس 2008***. أشار المؤتمر مع التقدير إلى عمل المنظمة بالتعاون مع المركز الدولي للبطاطس وشركاء رئيسيين آخرين لتوجيه اهتمام العالم إلى أهمية البطاطس في توفير الأمن الغذائي والتخفيف من وطأة الفقر عن طريق تنفيذ أنشطة السنة الدولية للبطاطس. وسلط المؤتمر الضوء على الدور الرئيسي الذي تقوم به المنظمة في تبادل المعرفة بشأن البطاطس، وتعزيز مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في تقديم مساهمات كبيرة لصناعة البطاطس في البلدان النامية.

18 – ***هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة***. شجع المؤتمر المنظمة على إعطاء أولوية عالية في برنامجها العادي لتنفيذ برنامج عمل الهيئة المتعدد السنوات وأقر *الخطة الاستراتيجية للفترة 2010–2017*. وأقر المؤتمر أيضا إنشاء جماعة عمل تقنية حكومية دولية معنية بالموارد الوراثية للغابات، ودعا المدير العام لاستعراض دور فريق الخبراء المعني

بالموارد الوراثية للغابات. وطلب المؤتمر من المنظمة أن تنشر *التقرير الثاني عن حالة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في العالم*، وأن توزعه على نطاق واسع.

مسائل البرنامج والميزانية

19 – ***تقرير تنفيذ البرامج للفترة 2006–2007.*** أبدى المؤتمر رضاه بشكل عام عن التنفيذ الجاري بموجب البرنامج العادي والذي استفاد بالكامل من موارد الميزانية ونفذ برنامج العمل للفترة 2006–2007. وأشار المؤتمر إلى أنه بموجب خطة العمل الفورية، تم وضع نظام جديد قائم على النتائج لرصد التنفيذ والإبلاغ للفترة المالية 2010–2011 لتقديم معلومات أساسية عن الأداء للأعضاء، ولتعزيز الرقابة، وكذلك للمساهمة في عملية التخطيط والميزنة. وأكد المؤتمر على ضرورة إجراء مشاورات مع الأجهزة الرئاسية ذات الصلة لضمان استجابة التقرير الجديد بالكامل لتوقعات الأعضاء في هذا الصدد.

20 – ***تقرير تقييم البرامج 2009.*** أعرب المؤتمر عن تقديره لجودة الوثيقة في شكلها المحسن وللجهود التي بذلت لتعزيز التعلم من التقييم وتحسين تقييم الأثر، بما في ذلك زيادة المشاورات مع أصحاب الشأن، وتلقى المزيد من الآراء المستقاة من التقييم لأغراض البرمجة. وشدد على ضرورة الحفاظ على التوازن في عمل التقييم بين الأنشطة المعيارية والبرنامج الميداني، ولاحظ زيادة الاستجابة من جانب إدارة المنظمة لتوصيات التقييمات الرئيسية.

21 – ***الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2010–2019.*** أقر المؤتمر الإطار الاستراتيجي للفترة 2010–2019، مشيرا إلى أنه يمثل نتائج المشاورات والمناقشات المستفيضة فيما بين الأعضاء ومع الأمانة على امتداد أشهر كثيرة. وشدد المؤتمر أيضا على أهمية الالتزام المتبادل من جانب الأعضاء والأمانة بإنجاز الغايات والأهداف التي عبر عنها الإطار الاستراتيجي. وأكد على أهمية استعراض الإطار الاستراتيجي كل أربع سنوات لمواءمته مع أي تحديات وفرص جديدة. وأعرب عن تقديره لأن هذا الإطار الجديد سيعمل على تعزيز التعاون الأوثق والأوسع مع الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، وبذلك يسهم في مزيد من الترابط داخل منظومة الأمم المتحدة.

22 – ***الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010–2011، وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2010–2011.*** أقر المؤتمر الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010–2013، بما في ذلك أطر نتائجها التنظيمية. وأكد على الحاجة إلى إدخال تحسينات على ترتيب الأولويات، وصياغة مؤشرات الأداء، والخطوط القاعدية والأهداف، وتنفيذ رصد النتائج، ورفع التقارير عن طريق استعراضها من قبل اللجان الفنية والمؤتمرات الإقليمية ولجنتي البرنامج والمالية والمجلس. ورحب المؤتمر بالتخطيط والعرض المتكاملين للاشتراكات المقررة والمساهمات الطوعية في برنامج العمل والميزانية للفترة 2010–2011. وكان هناك تحذير من الإفراط في الاعتماد على المساهمات الطوعية لأنشطة البرنامج العادي. وأوضح المؤتمر أنه بينما يلزم تحقيق مزيد من وفورات الكفاءة غير المحددة والوفورات لمرة واحدة، إلا أن الفرق يتمثل في أن الوفورات الأولى تتطلب تدابير لتحقيق وفورات متكررة في الفترة 2010–2011 وبعدها، في حين أن الوفورات الأخيرة ينبغي أن

تتضمن مبادرات تهدف إلى تحقيق وفورات كبيرة لمرة واحدة في الفترة المالية 2010–2011 فقط. وطالب بأن تتضمن التدابير الخاصة بوفورات الكفاءة غير المحددة والوفورات لمرة واحدة على وجه التحديد إجراءات تهدف إلى احتواء تكاليف الموارد البشرية من غير الموظفين والسفر في مهام رسمية، مع الحفاظ على تنفيذ البرامج التقنية والاقتصادية للمنظمة. واعتمد المؤتمر القرار 2009/3 – اعتمادات ميزانية الفترة 2010–2011 – على النحو المبين في الملحق الأول.

الشؤون الدستورية والقانونية – تعديلات للنصوص الأساسية

23 – اعترف المؤتمر مع التقدير بالعمل الهام للغاية الذي أنجز في تنقيح النصوص الأساسية لتنفيذ خطة العمل الفورية وأشاد بجميع الأطراف المشاركة في هذه العملية. وأشار المؤتمر إلى أن إصلاح الحوكمة، كما وصفته خطة العمل الفورية، يشمل اعتماد مجموعة من التعديلات للدستور، واللائحة العامة للمنظمة، واللائحة المالية، وكذلك عدد من القرارات التي توضح وظائف الأجهزة الرئاسية وعمليات الحوكمة الأخرى، مثل إصلاح البرمجة والميزنة ونظام الرصد القائم على النتائج. واعتمد المؤتمر التعديلات التي أدخلت على الدستور واللائحة العامة للمنظمة واللائحة المالية والتي اقترحها المجلس في دورته السادسة والثلاثين بعد المائة (الملحق الثاني).

متابعة توجيهات المؤتمر

24 – دعا المؤتمر إلى اعتماد مجموعة من إجراءات المتابعة. وطلب على وجه التحديد:

- أن تضمن الأمانة دعما ملائما للبرنامج العادي من أجل تنفيذ *خطة العمل العالمية للموارد الوراثية الحيوانية* التي اعتمدتها هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة.

- أن تواصل هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة الإشراف على تنفيذ *خطة العمل العالمية للموارد الوراثية الحيوانية* وتقييمها وتقديم تقارير منتظمة إلى المؤتمر عن حالة تنفيذ *خطة العمل العالمية*.

- أن تواصل لجنة مصايد الأسماك وضع أولويات لبرنامج العمل في الدورة القادمة للجنة.

- أن تضمن لجنة الغابات قيام دورات اللجنة في المستقبل بمناقشة الأولويات بالنسبة لدعم المنظمة للأعضاء في مجال الغابات.
- أن تواصل الأمانة مساعدة الأعضاء على تعزيز قدراتهم على التصدي بصورة فعالة لتغير المناخ والتخفيف من آثاره والتكيف معه فيما يتعلق بالغابات.

- أن تعد الأمانة تقريرا عن حالة الموارد الوراثية للغابات في العالم كمساهمة في خطة العمل المتفق عليها لهيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة.

- أن تقدم الأمانة على سبيل الأولوية ورقة إلى برنامج العمل والميزانية للفترة 2012–2013 في الدورة الثانية والعشرين للجنة الزراعة.

- أن تتأكد الأمانة من أن التدابير الخاصة بمكاسب الكفاءة الإضافية غير المحددة والوفورات لمرة واحدة تتضمن على وجه التحديد إجراءات تهدف إلى احتواء تكاليف الموارد البشرية من غير الموظفين والسفر في مهام رسمية، مع الحفاظ على تنفيذ البرامج التقنية والاقتصادية للمنظمة.

- أن يقدم المدير العام تقريرا إلى لجنة المالية عن التعديلات الجارية في برنامج العمل بالنسبة لمكاسب الكفاءة الإضافية غير المحددة والوفورات لمرة واحدة والتي تبلغ 000 800 22 دولار.

- أن تقوم الأمانة بمواءمة التعديلات المقترحة للائحة العامة للمنظمة من أجل إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي مع تلك التعديلات المتعلقة بتنفيذ خطة العمل الفورية، خاصة فيما يتعلق بالمادة 33 من اللائحة العامة للمنظمة.

- أن تقدم هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة تقريرا عن أعمالها إلى دورات المؤتمر في المستقبل.

- أن تنشر الأمانة *التقرير الثاني عن حالة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في العالم*، وأن توزعه على نطاق واسع.

- أن يسترعي المدير العام اهتمام المدير التنفيذي لاتفاقية التنوع البيولوجي إلى القرار 2009/18 *"سياسات وترتيبات للوصول إلى الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وتقاسم منافعها"*.

دال – تنفيذ خطة العمل الفورية

25 – وافق المؤتمر في دورته الخامسة والثلاثين المعقودة في نوفمبر/تشرين الثاني 2008 على خطة العمل الفورية لتجديد المنظمة وأنشأ لجنة محددة المدة تابعة للمؤتمر لمتابعة التقييم الخارجي المستقل للمنظمة. وتعد خطة العمل الفورية برنامجا من خمس سنوات لإصلاح المنظمة من عام 2009 حتى عام 2013.

التقدم الشامل في عام 2009

26 – أعرب الرئيس المستقل السابق للمجلس، البروفيسور Noori Naeini، في المؤتمر في نوفمبر/تشرين الثاني 2009، عن تقديره للتقدم الكبير الذي تحقق في تنفيذ خطة العمل الفورية في عام 2009. وسلط الأضواء على انجازات تستحق الذكر، وهي إنشاء إدارة قائمة على النتائج، والتحرك نحو ثقافة قائمة على النتائج، والتقدم في اللامركزية، وتفويض المسؤولية، وإعادة الهيكلة التنظيمية والتبسيط، وتوجيه مزيد من الاهتمام إلى الإدارة المحسنة للموارد البشرية، والحوكمة الأكثر فعالية. وأشار أيضا إلى نتائج ناجحة أخرى تحققت خلال العام، مثل الإعلان عن بيان الرؤية الداخلية الذي يوضح أن الموظفين "فخورون بالعمل مع المنظمة". ولاحظ أيضا أن مثل هذا التقدم الكبير ما كان ليتحقق بدون روح الثقة والتعاون المتزايد بين الأعضاء وإدارة المنظمة في السعي معا للسير قدما في إصلاح المنظمة. وأشار إلى أن الأمر لا يزال بحاجة إلى بذل جهود كبيرة في المستقبل، وأن لجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل ستقوم بدور إشرافي رئيسي.

27 – ولاحظ المؤتمر (2009) مع التقدير في القرار 2009/4 إحراز قدر كبير من التقدم في تنفيذ العديد من الإجراءات التي أوصت بها خطة العمل الفورية خلال عام 2009، إلى جانب التوصيات ذات الصلة الصادرة عن الاستعراض الشامل للعمليات الإدارية. واعترف بأنه لتجديد المنظمة، سيظل من الضروري بذل جهود كبرى من أجل الاضطلاع بمشاريع كبيرة ومعقدة من خطة العمل الفورية خلال الفترة 2010–2011، وضمان إدماج تغيير الثقافة في الإصلاح الشامل للمنظمة على المدى البعيد. وسلم بروح التعاون والثقة التي سادت بين الأعضاء وإدارة المنظمة عن تنفيذ عملية الإصلاح باعتبارها جهدا مشتركا، مع الالتزام الكامل والمشاركة التفاعلية من قبل الأعضاء، والدعم المستمر من جانب المدير العام، والمشاركة المتفانية للموظفين في جميع إدارات المنظمة.

إجراءات خطة العمل الفورية في الفترة 2010–2011

28 – عند الموافقة على اعتمادات الميزانية للفترة 2010–2011 (قرار المؤتمر 2009/4)، قدم المؤتمر تمويلا كاملا لتنفيذ برنامج الإصلاح لخطة العمل الفورية والمقرر في برنامج العمل والميزانية للفترة 2010–2011. ويتضمن برنامج الإصلاح لخطة العمل الفورية للفترة 2010–2011 جملة أمور من بينها تنفيذ عدد من المشاريع الكبيرة والمعقدة التي ستؤثر على العمل اليومي لكثير من موظفي المنظمة. وتدخل إجراءات المنظمة أساسا ضمن المجالات الخمسة التالية:

- *التركيز على احتياجات الأعضاء عن طريق* ***البرمجة القائمة على النتائج،*** *والرصد، والإبلاغ، وتعبئة الموارد*[1]: وستضع المنظمة نظما للرصد والإبلاغ لتقديم معلومات أساسية عن الأداء إلى الأعضاء ومواصلة تحسين النموذج الجديد للتخطيط والميزنة. وسيجري في الفترة 2010–2011 تطبيق نظام لتقييم الموظفين على مستوى المنظمة لاستكمال "صلة المساءلة" فيما بين الأهداف الاستراتيجية للمنظمة وأداء

1 تقريرلجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل عن خطة العمل الفورية لتجديد المنظمة– 2009/7 C الفقرة 72.

كل فرد من الموظفين. وسيتم التشديد على ترتيب أولويات العمل التقني في المنظمة، وهي عملية مستمرة يلزم تطبيقها بنشاط خلال الدورة الكاملة الأولى للتخطيط المستند إلى النتائج في الفترة 2010–2011. وسيتم تنفيذ استراتيجية لتعبئة الموارد وإدارتها تشمل مجالات تركيز الأثر، وأطر الأولويات القطرية المتوسطة الأجل، ومجالات العمل الإقليمي والإقليمي الفرعي ذات الأولوية. وهذا سيساعد أيضا على ضمان أن تركز المساهمات الطوعية على أطر النتائج المتفق عليها وتحسين الرصد والإشراف من جانب الأجهزة الرئاسية.

- ***العمل كمنظمة واحدة*** *من خلال ربط الهياكل والأدوار والمسؤوليات بإطار النتائج:* سيستمر صقل هيكل المقر الرئيسي، وستقوم المنظمة بالاستثمار في البنية الأساسية الضرورية لتمكين الموظفين في المكاتب الميدانية من استخدام نفس الأدوات والتسهيلات المؤسسية التي يستخدمها زملاؤهم في المقر الرئيسي. وستضاعف المنظمة أيضا عدد الموظفين الذين يتناوبون على العمل بين المقر الرئيسي و/أو المكاتب الميدانية لضمان تدفق المعارف والخبرات بين المكاتب، ولإثراء خبرات الموظفين ومعارفهم. وستدعو الحاجة إلى مزيد من التوضيحات لوظائف الوحدات لضمان العمل كمنظمة واحدة. وسيتم تعزيز وتجديد شراكات المنظمة التماسا لإمكانيات القيام بأنشطة مشتركة وترتيبات تعاونية أخرى مع الوكالات الكائنة في روما. ومع منظومة الأمم المتحدة، وكذلك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

- *النهوض بالموارد البشرية من خلال* ***سياسات الموارد البشرية وممارساتها وتغيير الثقافة:*** ستقوم المنظمة بوضع نظام متكامل ومتسق لتعيين الموظفين الفنيين المبتدئين وتنمية مهاراتهم والاستثمار في عدد أكبر من الموظفين الفنيين في شعبة الموارد البشرية. وستنفذ مبادرات مهمة مثل سياسة تناوب الموظفين، ونشر نظام تقييم الأداء والإدارة. وستركز أنشطة تغيير الثقافة على رصد تنفيذ الرؤية وستضمن دمج هذا التغيير في عملية الإصلاح الشاملة.

- *الاستخدام الكفء لمساهمات الأعضاء من خلال* ***إصلاح نظم التنظيم والإدارة:*** أدمجت توصيات الاستعراض الشامل الخارجي بشأن المهام الإدارية والدعم بصورة كاملة في إجراءات خطة العمل الفورية، بما في ذلك عدد من أنشطة تبسيط وتحسين العمليات الإدارية. وسيتركز الاهتمام على تشغيل مراكز الخدمات المشتركة، وسيبدأ استعراض وظيفة السجل وأتمتتها. وسيتم إنشاء وحدة الطباعة والتوزيع الجديد، وستطبق مجموعة واسعة من التحسينات على عمليات التوريد الخاصة بالمقر الرئيسي والميدان. وسيستمر تبسيط العمليات الإدارية، مع مراعاة نتائج الاستعراض الخارجي الجاري للأنشطة الإدارية لمكتب المدير العام أيضا. وسينجز مشروع اختياري لإدارة المخاطر المؤسسية، وهو مشروع سيقيم الإطار/الهيكل الحالي لإدارة المخاطر في المنظمة، ويحدد الثغرات، ويوجه جهود تطوير إطار لإدارة المخاطر المؤسسية على مستوى المنظمة، وسيشتمل على العناصر الضرورية للتحسين المستمر لقدرات المنظمة في مجال إدارة المخاطر. وسيؤدي تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في المنظمة إلى

تحسين التقارير المالية، مما سيؤدي إلى تعزيز المصداقية فيما بين الدول الأعضاء والجهات المانحة. وفضلا عن هذا ستعمل السياسات والعمليات ونظم المعلومات المحسنة في المواقع الميدانية على إجراء تحسن كبير في نوعية المعلومات المالية المتاحة للموظفين في المكاتب الميدانية، لدعم تحسين عملية اتخاذ القرار وإدارة المخاطر.

- *التحديد المحسن لاحتياجات الأعضاء من خلال* ***حوكمة وإشراف فعالين:*** سيستمر تعزيز وظيفة التقييم، بما في ذلك دورها الاستشاري بشأن عمليات الإدارة، والبرمجة، والميزنة المستندة إلى النتائج. كما ستستمر جهود تحديد وإعداد برامج عمل متعددة السنوات للمجلس، ولجان المجلس، والمؤتمرات الإقليمية. وستواصل الأجهزة الرئاسية النظر في وظائف واختصاصات لجنة الأخلاقيات المقترحة.

هاء – تأثير الإصلاح على شبكة المكاتب اللامركزية

29 – شددت خطة العمل الفورية من جديد على حاجة المنظمة إلى الاحتفاظ بتواجد ميداني قوي للمساعدة على تحقيق أهدافها الاستراتيجية، وتقديم الخدمات للأعضاء بصورة مرنة، والعمل بكفاءة كمنظمة للمعرفة. وطُلب من إدارة المنظمة أيضا أن تفوض مزيدا من المسؤوليات للمكاتب الميدانية، وأن تدرج موظفي المكاتب الميدانية في نظام تقييم الأداء القائم على النتائج بالمنظمة. وعلاوة على ذلك، طلبت خطة العمل الفورية إحداث تغيير جوهري في هيكل حوكمة المنظمة، بما في ذلك جعل المؤتمرات الإقليمية جزءا من الهيئات الرئاسية. وفى عام 2009، أبدى الأعضاء اهتماما كبيرا باللامركزية وتمت تغطية الموضوع في أربعة اجتماعات رسمية واجتماعين غير رسميين.

<u>إجراءات خطة العمل الفورية تؤثر على اللامركزية بصورة مباشرة</u>

30 – تشمل مصفوفة خطة العمل الفورية ذات الصلة 15 إجراء. وقد استكملت ستة من هذه الإجراءات ويجري تنفيذ الإجراءات التسعة الأخرى؛ وبالنسبة للإجراءات الأخيرة، يتوقف التقدم في ثلاثة منها على إجراء من جانب الدول الأعضاء (انظر الملحق الثالث). والتغييرات الرئيسية التي نفذت نتيجة لإجراءات خطة العمل الفورية هذه هي على النحو التالي:

- مشاركة أكبر من جانب المكاتب الإقليمية في عملية اتخاذ القرار، والبرمجة، والميزنة للمنظمة. وهذا يشمل نقل المسؤوليات التراتبية الأساسية لممثلي المنظمة والموظفين التقنيين في الإقليم إلى رؤساء المكاتب الإقليمية.

- تبسيط إداري لدعم العمل المحسن للمكاتب الميدانية مع إسناد سلطات أكبر إلى المكاتب القطرية.

- التعديل التدريجي لمجموعة المهارات، وتوفير التدريب للموظفين التقنيين في المكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية وفقا لاحتياجات هذه المكاتب وأولوياتها.

- إدخال نظام معياري قائم على النتائج للإبلاغ والرصد بالنسبة للمكاتب الميدانية.

- تحديث البنية الأساسية ونظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المكاتب الميدانية لتمكينها من استخدام نفس الأدوات والتسهيلات المؤسسية كما في المقر الرئيسي.

إصلاحات أخرى أثرت على شبكة المكاتب اللامركزية

31 – ترتبط فعالية اللامركزية ارتباطا وثيقا بالتقدم في طائفة من المجالات الأخرى لخطة العمل الفورية مثل إصلاح البرمجة والميزانية، والانتقال السلس إلى لامركزية برنامج التعاون التقني، وتعبئة الموارد، واعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وإصلاح المؤتمرات الإقليمية، وإعادة هيكلة المقر الرئيسي، وتغيير الثقافة، وإصلاح الشؤون الإدارية وإدارة الموارد البشرية. وسيكون لكثير من مبادرات التغيير في خطة العمل الفورية أيضا تأثير كبير على عملية اللامركزية (انظر الملحق الرابع). ويرد أدناه تلخيص لبعض الجوانب الرئيسية لهذه التغييرات:

- ستتولى المكاتب الميدانية تدريجيا دورا أكبر في التخطيط الاستراتيجي، وتحديد الأولويات، وتعبئة الموارد. وستقوم أيضا بدور ايجابي في الصياغة التقدمية وإدخال مجالات تركيز الأثر التي ستسهل استجابة المنظمة لأولويات اللامركزية.

- سيتم أيضا تعزيز قدرة المكاتب الميدانية على الاستجابة بسرعة للاحتياجات القطرية والإقليمية الفرعية والإقليمية عن طريق لا مركزية برنامج التعاون التقني.

- ستضاعف المنظمة من عدد الموظفين الذين يتناوبون العمل بين المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية لضمان تدفق المعارف والخبرات بين المكاتب، ولإثراء خبرات ومعارف الموظفين.

- المسؤوليات المعززة للمؤتمر الإقليمي كجهاز رئاسي للمنظمة، وربط أقوى لمجالات الأولوية الإقليمية للمنظمة من جانب المؤتمر الإقليمي مع الأهداف الاستراتيجية العالمية المتفق عليها.

- ستؤدي الشراكات المعززة إلى إمكانية أكبر للتعاون مع المنظمات الإقليمية ومواءمة أفضل لتدخلات المنظمة مع تدخلات الأعضاء الآخرين في فريق الأمم المتحدة القطري، وإمكانات محسنة للمشاركة مع المؤسسات القطرية وكيانات القطاع الخاص.

- مواصلة إصلاح سياسات الموارد البشرية، مع التركيز على التحسينات في تقييم وإدارة الأداء، وتدريب القادة، وإبلاغ المعلومات الخاصة بالإدارة، وتقديم دعم محسن لإعادة الهيكلة، ومبادرات التبسيط.

وبالإضافة إلى إجراءات خطة العمل الفورية المذكورة أعلاه، تقوم الأمانة أيضا بإعداد وثائق استراتيجية منفصلة عن تنمية القدرة وإدارة المعلومات والمعرفة، وهو ما سيؤدي إلى تحسين عمل المكاتب الميدانية في هذه المجالات.

التأثير على المكاتب الإقليمية

32 – يتمثل أحد التغييرات الهامة في هيكل اللامركزية في المنظمة في تعزيز المكاتب الإقليمية. وسوف تتولى المكاتب الإقليمية، إلى جانب العمل حسب الاقتضاء مع المكاتب الإقليمية الفرعية التي تمثل جزءً لا يتجزأ من المكاتب الإقليمية، مسؤوليات جديدة تخضع للمساءلة بشأنها وهي: (1) الإشراف على المكاتب القطرية، بما في ذلك إدارة موارد شبكة الممثليات القطرية؛ (2) وإدارة البرنامج المعني بالأنشطة الأخرى غير المتعلقة بحالات الطوارئ في برنامج التعاون التقني في الإقليم التابعة له؛ (3) وقيادة عمليات التخطيط الاستراتيجي والبرمجة ووضع الميزانيات للإقليم؛ (4) والإشراف على المسؤولين الفنيين الإقليميين؛ (5) وتنظيم وخدمة المؤتمرات الإقليمية المعززة؛ (6) وقيادة الشراكات، وخاصة مع المنظمات الإقليمية؛ (7) ودعم المكاتب القطرية في المسائل الخاصة بإصلاح الأمم المتحدة. وقد أوصت لجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل بأن يكون تمويل المكاتب الإقليمية متناسبا مع مسؤولياتها الجديدة.

رؤية متوسطة وطويلة الأجل عن هيكل وعمل
شبكة المكاتب اللامركزية التابعة للمنظمة

33 – طلب الإجراء 3 – 84 لخطة العمل الفورية من الإدارة أن تجري استعراضا لشبكة المكاتب القطرية التابعة للمنظمة على أساس عدد من المعايير المحددة. وكان الهدف هو ضمان القضاء على العجز الهيكلي في ميزانية الشبكة كحد أدنى، عن طريق أشكال بديلة للتواجد القطري. وقد نوقش تحليل المعايير الذي أجرته الإدارة في أربعة اجتماعات لجماعات العمل التابعة للجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل في عام 2009. وبرغم النقاش الموسع، لم يتسن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذا الموضوع. وفي الوقت نفسه، وافقت لجنة المؤتمر، ثم المؤتمر بعد ذلك، على معالجة العجز الهيكلي في ميزانية شبكة المكاتب القطرية عن طريق إزالة التخفيض المعتاد في شواغر الوظائف (أي عدم تطبيق عامل انقضاء الوقت بالنسبة لميزانية شبكة ممثليات المنظمة)، واعتمدت تدابير مؤقتة اقترحتها الإدارة تتألف من: تعيين منسقي طوارئ كمسؤولين عن ممثليات المنظمة، كلما كان ذلك ممكنا، وبموافقة الجهات المانحة؛ ووضع ممثلي المنظمة الحاليين على الوظائف الشاغرة في المكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية؛ ونقل الموظفين التقنيين في المكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية للعمل بشكل إضافي كممثلين للمنظمة.

34 – وفى هذا السياق، طلبت اجتماعات لجنة المؤتمر في عام 2009 من الإدارة إعداد رؤية متوسطة إلى طويلة الأجل تتعلق بهيكل وعمل شبكة المكاتب اللامركزية لمناقشتها في المؤتمرات الإقليمية، ووافق المؤتمر على هذا الطلب في نوفمبر/تشرين الثاني 2009 مع مراعاة إجراءات خطة العمل الفورية عن اللامركزية. وقدم مشروع وثيقة بهذا المعنى كإضافة كي تناقشها المؤتمرات الإقليمية. وستقوم الإدارة، بعد تلقى مدخلات من المؤتمرات الإقليمية، بإعداد وتقديم مقترحات في عام 2010 إلى الأجهزة الرئاسية المعنية بغرض استعراضها واتخاذ قرار بشأنها.

الملحق الأول

القرار 2009/3
اعتمادات ميزانية الفترة 2010–2011

إن المؤتمر،

بعد أن نظر في برنامج العمل والميزانية المقدم من المدير العام؛

وإذ يؤكد ضرورة حماية البرامج التقنية والاقتصادية؛

وبعد أن نظر في الاعتمادات الإجمالية الصافية المقترحة والبالغة 000 200 990 دولار أمريكي للفترة المالية 2010–2011 بسعر الصرف في الفترة 2008–2009 اليورو= 1.36 دولار أمريكي والتي يُفترض أن تعادل بموجبها المصروفات بالدولار الأمريكي واليورو 000 550 431 دولار أمريكي و000 813 410 يورو؛

وبعد أن رأى أن الاعتمادات الصافية الواردة أعلاه تعادل 000 526 000 1 دولار أمريكي بسعر الصرف المستخدم في إعداد الميزانية وقدره 1 يورو= 1.38 دولار أمريكي الذي حدد للفترة 2010–2011 بعد تحويل الجزء الخاص باليورو؛

1– **يوافق** على برنامج العمل الذي اقترحه المدير العام للفترة 2010–2011 على النحو التالي:

(أ) صوّت على الاعتمادات على أساس سعر 1 يورو = 1.38 دولار أمريكي للأغراض التالية:

		بالدولار الأمريكي
الباب 1:	ألف– التكثيف المستدام للإنتاج المحصولي	50 370 000
الباب 2:	باء– زيادة الإنتاج الحيواني المستدام	32 566 000
الباب 3:	جيم– إدارة مصايد الأسماك، وموارد تربية الأحياء المائية واستخدامها المستدام	57 090 000
الباب 4:	دال– تحسين سلامة وجودة الأغذية في جميع مراحل سلسلة الأغذية	25 337 000
الباب 5:	هاء– الإدارة المستدامة للغابات والأشجار	43 569 000
الباب 6:	واو– الإدارة المستدامة للأراضي والمياه والموارد الوراثية وتحسين الاستجابة للتحديات البيئية العالمية التي تؤثر في الأغذية والزراعة	54 645 000
الباب 7:	زاي– البيئة المواتية للأسواق لتحسين سبل المعيشة والتنمية الريفية	41 612 000
الباب 8:	حاء– تحسين الأمن الغذائي والنهوض بالتغذية	60 509 000
الباب 9:	طاء– تحسين الاستعداد لمواجهة الأخطار والطوارئ التي تؤثر في الأغذية والزراعة والتصدي الفعال لها	7 848 000
الباب 10:	كاف– المساواة بين الجنسين في الحصول على الموارد والسلع والخدمات، وعملية اتخاذ القرار في المناطق الريفية	10 284 000

الباب 11:	لام– زيادة الاستثمارات العامة والخاصة في التنمية الزراعية والريفية وزيادة فعاليتها	38 643 000
الباب 12:	خاء– التعاون الفعال مع الدول الأعضاء وأصحاب الشأن	225 457 000
الباب 13:	ذال– الإدارة الكفؤة والفعالة	122 914 000
الباب 14:	برنامج ممثليات المنظمة	88 204 000
الباب 15:	برنامج التعاون التقني	111 694 000
الباب 16:	المصروفات الطارئة	600 000
الباب 17:	الإنفاق الرأسمالي	27 118 000
الباب 18:	الإنفاق الأمني	24 866 000
	مكاسب الكفاءة الإضافية غير المحددة	(12 400 000)
	وفورات لمرة واحدة	(10 400 000)
	مجموع الاعتمادات (الصافية)	**1 000 526 000**
الباب 19:	التحويلات إلى صندوق التسويات الضريبية	98 092 000
	مجموع الاعتمادات (الكلية)	**1 098 618 000**

(ب) تشمل الاعتمادات (الصافية) التي جرى التصويت عليها في الفقرة (أ) أعلاه مبلغ 000 600 39 دولار أمريكي لتمويل تنفيذ خطة العمل الفورية، وتتألف من مبلغ يقدر بقيمة 000 200 18 دولار أمريكي للتكاليف المتكررة الصافية و000 400 21 دولار أمريكي لتكاليف الاستثمار، على نحو ما هو مدرج في تقرير لجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل إلى مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة عن خطة العمل الفورية لتجديد المنظمة (C 2009/7).

(ج) تموّل الاعتمادات (الصافية) التي جرى التصويت عليها في الفقرة (أ) أعلاه ناقصاً الإيرادات المتنوعة المقدرة بمبلغ 000 000 5 دولار أمريكي، وناقصاً مبلغ 000 500 2 مليون دولار أمريكي سيرحَّل من فترة السنتين 2008–2009 (انظر الفقرة 2 أدناه)،من الاشتراكات المقررة للدول الأعضاء والبالغة 000 026 993 دولار أمريكي لتنفيذ برنامج العمل.

(د) تحدد هذه الاشتراكات بالدولار الأمريكي واليورو، وتتألف من 000 050 424 دولار أمريكي و000 813 410 يورو. ويأخذ ذلك في الاعتبار التقسيم بنسبة 43.1 في المائة بالدولار الأمريكي وبنسبة 9.56 في المائة باليورو للاعتمادات (الصافية) وبنسبة 100 في المائة للإيرادات المتنوعة والمبلغ المرحل من فترة السنتين 2008–2009.

(هـ) سيموّل أيضاً مبلغ إضافي قدره 000 100 14 دولار أمريكي من الاشتراكات المقررة للدول الأعضاء لتمويل التزامات التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة. وستحدد هذه الاشتراكات بالدولار الأمريكي واليورو مع

الأخذ في الاعتبار التقسيم بنسبة 32.6 في المائة للدولار الأمريكي وبنسبة 67.4 في المائة لليورو وتبلغ بذلك 4 597 000 دولار أمريكي و 6 861 000 يورو.

(و) يبلغ مجموع الاشتراكات المستحقة من الدول الأعضاء لتنفيذ برنامج العمل المعتمد ولتمويل اهتلاك التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة 428 647 000 دولار أمريكي و417 674 000 يورو. وتسدد هذه الاشتراكات المستحقة على الدول الأعضاء في 2010 و2011 وفقاً لجدول الاشتراكات الذي يعتمده المؤتمر في دورته السادسة والثلاثين.

(ز) لدى تحديد المبالغ الفعلية للاشتراكات التي يسددها كلّ من الدول الأعضاء، سيُحسب مبلغ إضافي من خلال صندوق التسويات الضريبية لأي دولة عضو تفرض ضرائب على المرتبات والمكافآت والتعويضات التي يتلقاها الموظفون من المنظمة والتي تعاود المنظمة دفعها للموظفين. ويقدّر المبلغ اللازم لهذا الغرض بحدود 7 800 000 دولار أمريكي.

2– **يجيز** للمدير العام نقل أي رصيد متبق لا يتجاوز 2 500 000 دولار أمريكي من اعتماد الميزانية للفترة 2008–2009 من أبواب الميزانية الأخرى إلى الباب 17 (الإنفاق الرأسمالي)، مع ترحيل أي رصيد متبق في الباب 17 إلى الفترة المالية التالية وفقاً للمادة 6–11 من اللائحة المالية. ويبلّغ المدير العام دورة لجنة المالية المنعقدة في أبريل/نيسان 2010 بالمبالغ الدقيقة المرحّلة وذلك في التقرير النهائي لأداء الميزانية للفترة 2008–2009.

3– **يطلب** إلى المدير العام أن يبلغ لجنة المالية بالتعديلات الجارية في برنامج العمل بشأن مكاسب الكفاءة الإضافية والوفورات لمرة واحدة البالغة 22 800 000 دولار أمريكي والمشار إليها في الفقرة 1 (أ) أعلاه والتي لا تبرز في الهيكل الحالي للباب، مع ملاحظة أن عمليات النقل المطلوب إجراؤها سواء داخل كل باب من الأبواب أو من باب إلى آخر لتنفيذ الاقتراحات ستجري وفقاً للمادة 4–5 من اللائحة المالية.

4– **يشجّع** الأعضاء على تقديم مساهمات طوعية لتيسير تنفيذ برنامج العمل الموحّد ضمن إطار النتائج.

الملحق الثاني

قائمة مرجعية بالتعديلات الرئيسية التي أدخلها المؤتمر على النصوص الأساسية للمنظمة لتنفيذ خطة العمل الفورية

- المؤتمرات الإقليمية
- تاريخ جديد لدورة المؤتمر
- المسؤوليات التراتبية للجان التقنية والمؤتمرات الإقليمية
- الرئيس المستقل للمجلس
- تغييرات في وظائف المجلس
- دورة منقحة لإعداد البرنامج والميزانية ودورات الأجهزة الرئاسية وإلغاء ملخص برنامج العمل والميزانية
- لجنة البرنامج
- لجنة المالية
- لجنة الشؤون الدستورية والقانونية
- لجنة مشكلات السلع
- لجنة الزراعة
- لجنة الأمن الغذائي العالمي
- تعيين المدير العام
- تفويض السلطة من جانب المدير العام
- التعيين في منصبي نائب المدير العام.

الملحق الثالث – حالة إجراءات خطة العمل الفورية المسندة إلى المشروع 6 عن اللامركزية

الإجراء	الإجراء القابل للتحقيق	الحالة	التعليقات
76-3	ستساند لجنتا البرنامج والمالية جهود المجلس في الإشراف على جميع جوانب السياسات الخاصة باللامركزية، بما في ذلك، على وجه الخصوص، تنفيذ خطة العمل الفورية	جارٍ	أجرت لجنة المؤتمر رصدا لمسائل اللامركزية خلال عام 2009
77-3	تنظيم اجتماعات للإدارة العليا لتمكين المديرين العامين المساعدين/الممثلين الإقليميين من المشاركة بواسطة اتصال فيديوي	مستكمل	النشاط جارٍ
78-3	نقل المسؤولية التراتبية الأولى لرفع التقارير بالنسبة إلى المسؤولين الفنيين الميدانيين في المكاتب الإقليمية إلى الممثلين الإقليميين (المديرون العامون المساعدون)، أو عند الاقتضاء، بالنسبة للموظفين الإقليميين الفرعيين إلى المنسقين الإقليميين	مستكمل	أصدر المدير العام نشرة لتنفيذ المسؤوليات التراتبية الجديدة
79-3	إشراك المديرين العامين المساعدين/ الممثلين الإقليميين بالكامل في إعداد البرامج والميزانية	مستكمل	تم توسيع دور المديرين العامين المساعدين/الممثلين الإقليميين بصورة كبيرة في إعداد برنامج العمل والميزانية/الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010–2011، وسيستمر هذا التوسيع عند إعداد برنامج العمل والميزانية للفترة 2012–2013
80-3	نقل المسؤولية عن الميزانية والبرامج من المسؤولين الفنيين في المكاتب الإقليمية إلى الممثلين الإقليميين (المديرون العامون المساعدون)	مستكمل	تحقق هذا بالفعل عند إعداد برنامج العمل والميزانية/الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010–2011

81-3	نقل المسؤولية التراتبية الأولى عن مختلف الجوانب التقنية والمتخصصة وتلك المتصلة بالإشراف التقني على ممثلي المنظمة إلى الممثلين الإقليميين (المديرون العامون المساعدون) حيثما يكون ذلك مناسباً، على أن يصبح رفع التقارير إلى المدير العام المساعد من خلال المنسق على المستوى الإقليمي الفرعي. وسوف تقوم وحدة في المكتب المسؤول عن العمليات بالتنسيق العام وإجراء الاتصالات بين الأقاليم، وغير ذلك.	مستكمل	تم نقل المسؤولية الأولى لممثلي المنظمة إلى المديرين العامين المساعدين/الممثلين الإقليميين. وأنشئ مكتب دعم اللامركزية ليتولى التنسيق والاتصال وغير ذلك
82-3	إعادة النظر في جميع السلطات التي جرى تفويضها إلى المكاتب الميدانية وإجراءات الرقابة	جارٍ	تم تنقيح السلطات المسندة بالنسبة للتوريدات ورسائل الاتفاق ويجري تقديم التدريب. كما يجري إعداد المزيد من التفويضات.
83-3	وقف المسؤوليات الإدارية الملقاة على عاتق المكاتب الإقليمية الفرعية لتمكينها من العمل بكامل طاقتها كوحدات للدعم التقني لبلدان الإقليم الفرعي	مستكمل	لا تتحمل المكاتب الإقليمية الفرعية أي مسؤولية إدارية تجاه المكاتب القطرية.
84-3	ترشيد نطاق تغطية المكاتب القطرية	جارٍ	تم تقديم 4 وثائق تضم قسما عن التغطية القطرية إلى لجنة المؤتمر في عام 2009. ولم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذا الموضوع وطلب من الإدارة إعداد رؤية متوسطة إلى طويلة الأجل عن هيكل وعمل شبكات المكاتب اللامركزية. وفي الوقت نفسه، وافقت لجنة المؤتمر، كما وافق المؤتمر بعد ذلك على التصدي للعجز الهيكلي في الميزانية في شبكة المكاتب القطرية عن طريق إلغاء التخفيض المعتاد في شواغر الوظائف (أي عدم تطبيق عامل انقضاء الوقت بالنسبة لشبكة الممثليات)، وتمت الموافقة على تدابير مؤقتة اقترحتها الإدارة تتألف من: تعيين منسقي طوارئ كمسؤولين عن ممثليات المنظمة، كلما كان ذلك ممكنا، وبموافقة الجهات المانحة؛ ووضع ممثلي المنظمة الحاليين على الوظائف الشاغرة في المكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية؛ ونقل الموظفين التقنيين في المكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية للعمل بشكل إضافي كممثلين للمنظمة.

85-3	تعديل الوظائف اللازمة في المكاتب الإقليمية الفرعية والمكاتب الإقليمية في ضوء الاحتياجات وفق سلم بالأولويات، ومراجعتها بالنظر إلى مكاتب منظومة الأمم المتحدة.	مستكمل	تم الانتهاء من استعراض مجموعة المهارات وأدرجت النتائج في برنامج العمل والميزانية للفترة 2010–2011. وستنفذ التغييرات بصورة تدريجية خلال الفترة المالية. وسيتم استعراض مجموعة المهارات مرة أخرى في سياق إعداد برنامج العمل والميزانية للفترة 2012–2013
86-3	توضيح نطاق تغطية المكتب الإقليمي للشرق الأدنى	جارٍ	قدمت وثيقة إلى لجنة المؤتمر في عام 2009 عن هذا الموضوع. وطلبت لجنة المؤتمر بعد ذلك من المجموعة الإقليمية للشرق الأدنى بحث هذه المسألة.
87-3	إعادة تحديد مواصفات الوظائف وتحديد المؤهلات (بما في ذلك المؤهلات على مستوى السياسات) وإجراءات التعيين وقياس الأداء (منافسات مفتوحة) للمديرين العامين المساعدين الإقليميين والمنسقين في المكاتب الإقليمية الفرعية وممثلي المنظمة	جارٍ	تم إعداد مواصفات منقحة لوظائف ممثلي المنظمة، والممثلين الإقليميين، والمنسقين الإقليميين الفرعيين، وقد انعكست في إعلانات الشواغر الأخيرة. وسيجري استعراض آخر للكفاءات من جانب شعبة إدارة الموارد البشرية ومكتب دعم اللامركزية.
88-3	اعتماد معايير قياسية ونظام لرفع التقارير عن أداء المكاتب الميدانية ورصده استناداً إلى النتائج	جارٍ	يجري العمل لتحديد النظام الجديد وعلاقته بالإدارة القائمة على النتائج.
89-3	تعزيز تدريب الموظفين	جارٍ	يجري إعداد استراتيجية جديدة للتدريب
90-3	تحديث البنى الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والدعم الوظيفي لنظم المعلومات في المكاتب الميدانية	جارٍ	اتخذ إجراء لتحسين عرض النطاق الترددي في المكاتب التي تواجه مشاكل. وفضلا عن هذا، سيتم إدخال مؤتمرات الفيديو عالية الدقة في المقر الرئيسي، والمواقع الإقليمية والإقليمية الفرعية.
95-3	تحويل وظائف مكتب المدير العام إلى المكاتب الإقليمية/الإقليمية الفرعية وإلى وحدة تنسيق مصغّرة في المكتب المسؤول عن العمليات	مستكمل	استكمل تحويل وظائف مكتب المدير العام ذات الصلة إلى المكاتب الإقليمية وإلى الوحدة الجديدة (مكتب دعم اللامركزية)

الملحق الرابع – حالة الإجراءات الحالية لخطة العمل الفورية المتعلقة باللامركزية ولكنها ليست مسندة إلى المشروع 6 لخطة العمل الفورية

الإجراء من الخطة	رقم المشروع	عنوان المشروع/البند من الخطة	بنود الإجراءات المتصلة باللامركزية	الحالة
2–52 إلى 2–55	1	إصلاح الأجهزة الرئاسية	تعديلات على النصوص الأساسية فيما يتعلق بالحالة والوظائف والمسؤوليات التراتبية وأساليب عمل المؤتمرات الإقليمية	اعتمد المؤتمر في نوفمبر/تشرين الثاني 2009 التغييرات التي أدخلت على النصوص الأساسية والتي تحدد مسؤوليات جديدة وأساليب عمل للمؤتمرات الإقليمية. وهذا من شأنه تعزيز المنظورات الإقليمية في عملية اتخاذ القرار بالمنظمة
3–1 إلى 3–11	3	إصلاح إعداد البرامج والميزانية والإدارة القائمة على النتائج	ستدار الاشتراكات المقررة والموارد الخارجة عن الميزانية ضمن برنامج عمل موحد. وستوضع وثائق إعداد البرامج والميزانية لتعبر عن التسلسل الهرمي القائم على النتائج الذي سيجري رصده وتقييمه من حيث النتائج	شملت الوثيقة الموحدة لبرنامج العمل والميزانية الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2010–2011 والتي وافق عليها المؤتمر في عام 2009 الاشتراكات المقررة والموارد الخارجة عن الميزانية. وكانت تستند إلى أطر النتائج. وينطبق النهج القائم على النتائج أيضا على المكاتب الإقليمية والمكاتب الإقليمية الفرعية. وستتعرف المكاتب القطرية على هذه الطريقة الجديدة لإعداد البرامج في النصف الثاني من عام 2010 عن طريق مشروع تجريبي ثم بالتدريج خلال ما تبقى من الفترة المالية والفترة 2012–2013

3–12 إلى 3–21	4	تعبئة الموارد والإدارة	تتناول استراتيجية تعبئة الموارد الطريقة التي يمكن بها تعبئة المساهمات الخارجة عن الميزانية والاشتراكات المقررة بالنسبة للأولويات المتفق عليها في الأهداف الاستراتيجية من أجل تحسين إشراف الأجهزة الرئاسية، وزيادة نسبة الموارد المجمعة أو غير المقيدة، وزيادة التركيز والتأثير وتخفيض تكلفة المعاملات	وافق المؤتمر على الاستراتيجية في نوفمبر/تشرين الثاني 2009 لتبدأ في الفترة 2010–2011. وهي تشمل مجالات تركيز الأثر، وأطر الأولويات القطرية المتوسطة الأجل، ومجالات العمل ذات الأولوية على المستوى الإقليمي والإقليمي الفرعي. ويعد تنفيذها جزءًا من عمليات التخطيط المتوسط الأجل. ولا يزال العمل في مرحلة تقدم وسوف تستعرضه لجنتا المالية والبرنامج خلال الفترة 2010–2011. وتمت الموافقة على سبعة مجالات لتركيز الأثر من شأنها أن تساعد على تعبئة الدعم الخارج عن الميزانية عدد من النتائج التنظيمية يبلغ 45 نتيجة من بين 49 نتيجة تنظيمية. وتجري إعادة تعزيز دور المكاتب الميدانية في تعبئة الموارد. وسيؤدي هذا إلى مزيد من تركيز تعبئة الموارد على تلك الأولويات القطرية والإقليمية الفرعية والإقليمية التي تتعلق بمجالات تركيز الأثر الخاصة بالمنظمة.
3–22 إلى 3–29	5	برنامج التعاون التقني	ستسند مسؤولية مخصصات برنامج التعاون التقني إلى المديرين العامين المساعدين/الممثلين الإقليميين، وإلى ممثلي المنظمة على المستوى القطري	استكمل نقل المسؤوليات. وأعدت خطوط توجيهية، وقدم التدريب في المواقع الإقليمية والإقليمية الفرعية
3–104إلى3–118	8	الشراكات	يلزم إيجاد روابط تعاونية مع المؤسسات الشريكة دعما للأهداف المشتركة	تمت الموافقة على مذكرة بشأن استراتيجية للشراكات على نطاق المنظمة واستهل تنفيذها. وسيؤدي هذا إلى شراكات محسنة مع المنظمات الإقليمية، ومواءمة أفضل لتدخلات المنظمة مع تدخلات الأعضاء الآخرين في فرق الأمم المتحدة القطرية، ومشاركة معززة مع المؤسسات الوطنية وكيانات القطاع الخاص

3–38 إلى 3–41	9	إصلاح النظم الإدارية ونظم الإدارة	يشمل هذا المشروع زيادة تفويض السلطة للمكاتب الميدانية فيما يتعلق بالتوريدات، مع تنقيح القسم 502 من دليل الإجراءات الإدارية، وتبسيط السلطة الخاصة برسائل الاتفاق، مع تنقيح القسم 507 من الدليل.	صدر القسم المنقح من الدليل في أواخر عام 2009 ونفذ اعتبارا من 1 يناير/كانون الثاني 2010. وبذلك ضاعفت ممثليات المنظمة من تفويض السلطة للحصول على التوريدات محليا. وأنشئ موقع شبكي يتعلق بذلك وقدمت خطوط توجيهية. ويجري التدريب وسيستكمل في عام 2010. ونتيجة لذلك، سيكون لدى المكاتب الميدانية مرونة أكبر في عملياتها وستكون مسؤولة مباشرة.
3–42	a11	المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	يجري إدخال تحسينات على العمليات والإجراءات والنظم في المكاتب الميدانية لدعم الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وسيعمل الحل الميداني الجديد الذي يحل محل النظام الحالي للمحاسبة الميدانية على دعم احتياجات المكاتب الميدانية فيما يتعلق بالتسجيل، والمحاسبة، والإبلاغ عن المعاملات المالية	عملا بخطة المشروع، تم انتداب مستخدمين من المكاتب الميدانية للعمل في مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأجري استقصاء عن المستخدمين فيما بين المكاتب القطرية في ديسمبر/كانون الأول 2009. وتجري حاليا عملية تحليل لتحديد الشكل التقني.
3–30 إلى 3–32	13	تغيير الثقافة	إنشاء فريق لتغيير الثقافة يضم جميع المواقع والرتب لوضع وتنفيذ الرؤية الداخلية عن ثقافة المنظمة	أنشئ فريق تغيير الثقافة وقد وضع رؤية للمنظمة اعتمدت في 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2009. وتم وضع عدد من مقترحات العمل من جانب فريق تغيير الثقافة تشمل: (1) الاعتراف والجوائز، (2) والتطوير المهني؛ (3) وتهيئة بيئة عمل متكاملة.

3–59 إلى 3–75	14	الموارد البشرية	سيركز الإطار الاستراتيجي لإدارة الموارد البشرية، والذي يعد وثيقة "حية" يجري استعراضها وتحديثها عند الضرورة، على ستة عناصر: تقييم/إدارة الأداء؛ والتدريب على الإدارة/القيادة؛ والإبلاغ عن معلومات الإدارة؛ وسياسات الموارد البشرية الجديدة؛ وتقديم الدعم لإعادة الهيكلة؛ ومبادرات التبسيط يجري استعراض سياسات تنقل الموظفين، ومن المتوقع أن يبدأ العمل بها خلال عام 2010؛ واستكملت عناصر نظام تقييم وإدارة الأداء في غالبية المكاتب الميدانية؛ ويداوم رؤساء المكاتب الميدانية الآن على حضور التدريب في مركز تدريب الإدارة المشترك بين المنظمة وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية؛ ويجري العمل في مشروع أكاديمية افتراضية للمنظمة. وتم التوصل إلى اتفاق مع برنامج الأغذية العالمي على خدمات التعلم الالكتروني؛ ويجري الحصول على مصادر لدورات التعلم الالكتروني من وكالات الأمم المتحدة. ولا يزال يوجه الاهتمام لضمان علاقات متوازنة بين الجنسين وتنسيق جغرافي فيما بين موظفي المنظمة